

التدخل الروسي في ليبيا Russian intervention in libya

قريد عيدة

جامعة الجزائر 3 – الجزائر، aidadoct25@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/29 تاريخ القبول: 2023/05/29 تاريخ النشر: 2023/06/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى كشف الغموض حول أسباب وظروف التدخل الروسي في ليبيا في ظل الصراع المتجدد على الشرعية بين مختلف الأطراف المتنازعة على السلطة. وتبيان المصالح الاقتصادية والسياسية الإستراتيجية المتوخاة من وراء هذا التدخل الروسي، وأثر هذا التدخل على الوضع الأمني والسياسي في ليبيا. خاصة مع ظهور العديد من القوى الدولية لفرض وجودها وسط الفوضى التي تميز الساحة الليبية، تحت غطاء البحث عن حلول سلمية للأزمة والتوصل إلى حالة من السلم والأمن والعمل على تهيئة الأوضاع لعملية بناء الدولة في ليبيا.

كلمات مفتاحية: التدخل، روسيا، ليبيا، المصالح الاقتصادية، المصالح السياسية.

Abstract:

The study aims to reveal the ambiguity about the causes of the Russian intervention in Libya in light of the renewed struggle for legitimacy between the various parties quarreling over power. And to clarify the strategic economic and political interests envisaged by this Russian intervention, and the impact of this intervention on the security and political situation in Libya. Especially with the emergence of many international powers to impose their presence amid the chaos that characterizes the Libyan arena, under the guise of searching for peaceful solutions to the crisis and reaching a state of peace and security.

Keywords: External intervention, Russia, Libya, economic interests, political interests

المؤلف المرسل: قريد عيدة ، الإيميل: aidadoct25@gmail.com

مقدمة:

مرت ليبيا منذ بداية ثورة فبراير 2011 إلى يومنا هذا بالكثير من التدخلات الخارجية انقسمت ما بين تدخلات دبلوماسية سياسية وتدخلات عسكرية ، رسمية

وغير رسمية تحت غطاء المساعدة في بناء دولة ديمقراطية ، كما جاءت به مبادئ الثورة.

إلا أن هذه التدخلات لم تحقيق الأهداف الظاهرة لها ، بل على العكس كثير من هذه التدخلات ساهمت في تعقيد الوضع في ليبيا وزيادة تأزمه وتأجيج الصراع بين الأطراف المتنازعة للحكم والابتعاد عن إمكانية حل سياسي للوصول إلى دولة مدنية ديمقراطية.

فكان تدخل حلف الناتو كأول تدخل لإسقاط النظام الدكتاتوري مجسدا في شخص العقيد معمر القذافي وتوالت بعده التدخلات الإقليمية والدولية من روسيا إلى أمريكا مصر إيطاليا ، فرنسا، تركيا الإمارات ، كل حسب مصالحه الإستراتيجية وهذا هو الحال بالنسبة للتدخل الروسي في الشأن الليبي.

حيث أنه و بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، تراجع التأثير الروسي على السياسة الدولية، وتضاءل اهتمامها بالقواعد العسكرية والقوة الروسية في الساحة الدولية، وذلك مقابل التركيز على الوضع الداخلي المتهاك، وخاصة فيما يتعلق بالانهيار الاقتصادي بعد سقوط منظومة الاتحاد السوفيتي.

لكن بعد استلام فلاديمير بوتين للحكم أعاد ترتيب الأولويات الروسية، وشمل ذلك وضع إستراتيجية واضحة لتنمية الاقتصاد اعتماداً على موارد الطاقة، وإعادة تموضع روسيا كقوة عالمية في الساحة الدولية، والنظام الدولي. وتجسد كل ذلك بالتدخل الروسي في سوريا ومساندة النظام السوري في إعادة السيطرة على قسم كبير من المساحات التي خسرها لصالح المعارضة السورية، ثم التدخل الروسي في أوكرانيا واحتلال جزيرة القرم، ثم التدخل مؤخراً في الصراع الليبي عسكرياً وسياسياً، ودعمها لخليفة حفتر ضد الحكومة الشرعية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، ويندرج هذا التدخل باعتبار ليبيا منطقة نفوذ روسي قديم منذ حقبة الإتحاد السوفيتي. وهذا التدخل قد يمنح الروس مكاسب سياسية، جيوسياسية، واقتصادية.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أسباب ودوافع التدخل الروسي في ليبيا والمصالح الإستراتيجية المتحصل عليها من وراء هذا التدخل وكذا اثر هذا التدخل على الوضع الأمني والسياسي في ليبيا.

وذلك بالإجابة عن الإشكالية التالية:

ماذا تريد روسيا من وراء التدخل السياسي والعسكري في ليبيا، وكيف يؤثر هذا التدخل على الوضع الأمني والسياسي في ليبيا؟

وكإجابة مؤقتة عن الإشكالية المقدمة ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- إن نجاح التدخل الروسي في ليبيا يمكنها من ضمان موضع قوة وتحقيق مصالح إستراتيجية في إفريقيا.
- التدخل الروسي في ليبيا لا سيما فيما يخص إمدادها للأطراف المتنازعة بالسلاح أثر بشكل كبير على الوضع الأمني في ليبيا وعرقل مسار عملية السلام فيها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في وهو يعني وصف الظاهرة موضوع البحث، ألا وهي التدخل الخارجي من خلال المفاهيم المقدمة، ومداخل تفسير التدخل الخارجي وكذا أسباب وعوامل التدخل الخارجي، إضافة إلى الاستعانة بمنهج دراسة الحالة فيما يتعلق بدراسة حالة التدخل الروسي في ليبيا مع التطرق إلى أسباب وعوامل ونتائج التدخل.

وارتأينا دراسة الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاثة محاور رئيسية

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للتدخل الخارجي

المحور الثاني: دوافع التدخل الروسي في ليبيا

المحور الثالث: أثر التدخل الروسي على الوضع الأمني في ليبيا

1. مدخل مفاهيمي للتدخل الخارجي

1.1. المفهوم اللغوي والاصطلاحي:

التدخل لغة مشتق من الكلمة اللاتينية (*intervenir*) والتي تعني التوضع بين شيئين إذ يشير في اغلب الأحيان إلى : اغتصاب السيادة، أو الاعتداء على شؤون الغير، كما قد يعني التوسط في النزاعات وفض الخصومات (ياسين، 2017/2016، صفحة 26).

أما التدخل لغة هو: من تدخل والتدخل في الأمور بمعنى أدخل نفسه فيها (تكلف الدخول فيها)، وتداخل الشيء معناه دخل قليلا قليلا . (ياسين، 2017/2016، صفحة 24)

يعرف شارل روسو Charles Rousseau التدخل الأجنبي على أنه: " قيام دولة بتصرف بمقتضاه تتدخل هذه الدول في شؤون دولة أخرى بغرض إجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، ويضيف بأن الدولة المتدخلة تتصرف في هذه الحالة كسلطة وتحاول فرض إرادتها، وذلك بممارسة الضغط بمختلف الأشكال، كالضغط السياسي والاقتصادي والعسكري (زرذومي، 2013/2012، صفحة 13).

وقد عرفه جوزيف ناي Joseph Ney: بأنه " الممارسات الخارجية التي تؤثر بالشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة بالقوة العسكرية. ويرى جوزيف ناي أن للتدخل معنيين، المعنى الأول هو المعنى الواسع الذي يشير إلى الممارسات الخارجية التي تؤثر على الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، أما المعنى الضيق لهذا المفهوم فيشير إلى استناد التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى على القوة العسكرية. والتعريف الواسع يشمل جميع أشكال السلوك من الإيجار القليل إلى أعلى درجات الإيجار. وتمثل درجة القوة المستخدمة في هذا التدخل أهمية خاصة، لأنه على أساسها تتوقف درجة اختيار الشعوب، وبالتالي درجة التقليل الخارجي للحكم المحلي (ناي، 1997، الصفحات 196-197).

كما عرّفه جيمس روزنو James Rosenau: بوضع خاصيتين للتعرف على حالة التدخل مهما كانت الأشكال و الوسائل المستعملة وهما (حمدوش، 2014، صفحة 390):

— أن يكون العمل جديدا وخارقا للعادة .
— أن يكون لسلوك التدخل تأثير ايجابي أو سلبي في التركيبة السلطوية للدول المستهدفة.

ويعتبر الدخل من وجهة نظر (إسماعيل مقلد) بمثابة أداة لحفظ توازن القوى في العلاقات الدولية وأساس بنيوي للنظام الدولي، فبالمحافظة على تطبيق توازن القوى تضمن الدول تحقيق السلام بردع الدول عن إثارة الحروب وتبقي على تعدد الدول في المجتمع الدولي بإعطائه المرونة الكافية في تكييف أوضاعها وعلاقاتها مع غيرها بالشكل الذي يحفظ لها استقلالها السياسي وكيانها القومي (مقلد، 1971، صفحة 175).

ويصف محمد عبد الوهاب التدخل بأنه إقحام الدولة نفسها إقحاما استبداديا بحق أو بدون حق في الشؤون الخارجية أو الداخلية لدولة أخرى بغرض تغيير الأوضاع القائمة فيها أو المحافظة عليها أو إرغامها على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه، مستعملة في ذلك وسائل الضغط وهو بهذا يمس الاستقلال الخارجي والسيادة الإقليمية والشخصية للدولة المعنية (ياسين، 2017/2016، صفحة 26).

يرى منظروا الفكر الواقعي أن حماية المصلحة الوطنية بحد ذاتها هي واجب أخلاقي وبذلك يكون التدخل ملائماً في حال ضمان مصلحة الدولة بحسب فلسفة "غيورغ هيغل" الذي يرى أن أولوية سيادة الدولة وعدم التدخل هو السبيل الوحيد لحمايتها وضمان التعايش السلمي على الساحة الدولية من خلال احترام الحدود القانونية التي تميز الترتيبات المؤسسية المختلفة والسلوك السياسي بين الدول. وبذلك فالدولة لها حق قانوني وأخلاقي ضد أي تدخل خارجي كما لها الحرية في تنظيم سياساتها الداخلية في مأمّن من أي تدخل دول أخرى. ولهذا يرى بعض المنظرين انه طالما هناك مواعمة بين الحاكم والمحكوم فالنظام بذلك يكون شرعياً، بغض النظر عن المعايير السياسية والديمقراطية المتبعة في هذه الدول، حيث يؤكد والتزر على انه " لا يجب على الخارج انتقاد الشرعية الداخلية للبنية المؤسساتية للدولة، لأنهم ببساطة يفتقرون إلى المعرفة الكافية بواقع الحكم السياسي بين الحاكم والمحكوم ". فالتدخل لا يكون إلا في الحالتين ألا وهما اقرار المذابح واستعباد المواطنين فهاتان الحالتان تؤكدان وقوع الخلل في المواعمة بين الحاكم والمحكوم أو بين الدولة والمواطن ، وهذا الخلل الحاصل يسوغ التدخل أثناء وقوع الخلل وليس بعده (الإسلامية، 2013، صفحة 7).

بعد نهاية الحرب الباردة أصبح العالم يشهد تحولا في المنطلقات والمعايير المعتمدة لتبرير التدخل وخاصة الذرائع التي تبرر بها سلوكياتها التدخلية، ومن هنا صرنا نشهد تغير وتلون في أنواع التدخلات وأشكالها مع تنوع ذرائعها، إلى أن ظهر مفهوم الحرب العادلة وطرح بشدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م وما أعقبه من تدخل أمريكا في العراق سنة 2003 والدوافع التي كانت تبرر بها هذا التدخل. فنلاحظ أن الدواعي ازدادت وكل مرة تظهر بثوب جديد تبريرا، منها التدخلات في الشؤون الداخلية للدول فمرة بذريعة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومرة بذريعة إحلال الديمقراطية، ومرة بذريعة حماية الأقليات، ومرة بذريعة مسؤولية الحماية... الخ. و هناك جملة من الشروط حددها الفقه وتتمثل في (حمدوش، 2014، الصفحات 390-391):

- أن لا تتجاوز العمليات العسكرية الهدف الإنساني وإلا تحولت إلى عدوان غير مبرر.
- أن تكون ضرورة ملحة تستدعي حقا التدخل لحماية الأفراد.
- أن يكون الاعتداء على حقوق الإنسان من قبل إحدى الدول اعتداء جسيما و متكررا.
- ضرورة الحصول على موافقة الدول التي يتم فيها التدخل، إلا إذا أصرت الدول على مواصلة انتهاك حقوق الأفراد.

من خلال التعاريف المقدمة يمكن القول أن التدخل الأجنبي هو فرض إرادة الدولة أو الدول المتدخلة على الدولة المتدخل فيها بغرض تنفيذ أو عدم تنفيذ أمر معين. وقد يكون التدخل سياسيا أو عسكريا.

1.2. مرتكزات التدخل الخارجي

نظرا إلى خطورة الآثار السياسية والقانونية المترتبة عن التدخل الخارجي عندما يتعلق الأمر بالنظام بمبادئ القانون الدولي، خاصة مبدأ السيادة، أو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتي تعتبر من أهم أسس وبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة، واحد أساسيات العلاقات الدولية بين الدول المستقلة، كان لا بد من معرفة المرتكزات التي تركز عليها التدخلات الخارجية حسب ما تحدث عنه أهم منظري العلاقات الدولية، وهي (ميليش، 2017، الصفحات 157-160):

شرعية التدخل الإنساني:

تحولت ظاهرة التدخل الإنساني إلى ظاهرة سائدة، في عالم ما بعد الحرب الباردة، فقد عملت التحولات التي شهدتها النظام الدولي على انتشار الصراعات الداخلية في كثير من الدول، استدعى من وجهة نظر مروجي الظاهرة ومبرريها، شكل جديد من التدخل، تحت مبررات حماية الأقليات أو حقوق الإنسان، والمقصود الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعي نشر القيم الليبرالية وحمايتها، لتقول بأنها الوحيدة في عصر الانفراد بقيادة العالم بعد الحرب الباردة على إرساء الديمقراطية والمصالحات داخل الدول.

مسألة نزع السلاح

ارتبطت قضية نزع السلاح بالاعتبارات المصلحية، والسياسية للقوة المهيمنة على النظام السياسي الدولي، بوصفها تضع ضوابط السلوك بهدف الحفاظ على مركزها، وقوتها كونها طرفا رئيسيا متحكما بالتفاعلات الدولية، وبشكل عام تميز استغلال عمليات نزع السلاح، والحد من التسلح، وعدم نشر الأسلحة منذ نهاية الحرب الباردة بسمات متعددة كان أهمها نزع السلاح بالقوة بذريعة حماية حقوق الإنسان، أو بسبب أعمال الإبادة الجماعية، فظهرت الإجراءات التي يقوم بها المجتمع الدولي، في إطار عمليات ما يسمى بـ "حفظ السلام" كصيغة للتدخل في الصراعات الداخلية، وان تتم عملية نزع السلاح من خلال العمليات العسكرية.

مسألة الدفاع عن النفس

إن ميثاق المنظمة الدولية له طابع دستوري في إطار عمل المجموعة الدولية، وقد حظر استعمال القوة، أو التهديد باستخدامها كأحد المبادئ الأساسية، ومع تمكين المنظمة الدولية من التدخل في حالات تهديد السلم، والأمن الدوليين، أو الإخلال بهما، وكذلك أعمال العدوان التي تتطلب حق الدفاع عن النفس، ولكن دون أن تكون مطلقة لا

ضوابط لها في القانون الدولي، لذلك فقد أحيطت ممارسة هذا الحق بجملة من الشروط والضوابط في المادة 42 من الميثاق التي تتضمن إمكانية استخدام القوة بما يلزم لحفظ الأمن والسلم الدوليين من القوات التابعة لأعضاء الأمم المتحدة وهو مفهوم غامض إلى حد كبير. لكن منذ تسعينيات القرن الماضي ظهر مفهوم جديد للتدخل بذريعة الدفاع عن النفس، وهو ما اتفق عليه رجال الفقه في القانون الدولي، والمنظمات الدولية في حالة حصول الانتهاك لسيادة دولة ما باعتبارها تهدد السلم والأمن الدوليين، مما يمكن الأمم المتحدة من استخدام القوة، وتطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق (سليمان، 2021، صفحة 89).

2. دوافع التدخل الروسي في ليبيا

3.1. الدوافع الإستراتيجية للتدخل الروسي:

استراتيجيا تهدف روسيا إلى تأسيس وجود ثابت ودائم في ليبيا، قريب من ساحل المتوسط الشرقي، يضاف إلى وجودها المتسع في سوريا، يعتقد الروس أنه في حال وقوع مواجهة مع الغرب، فإن مقدراتهم البحرية في البحر الأسود لن تستطيع الفوز على قوة بحرية غربية تعبر إلى البحر عن طريق مضيق البوسفور والدردنيل، سيما أن تركيا في هذه الحالة ستلتزم تعهداتها ضمن حلف الناتو، ولذا فإن الدفاع الروسي عن البحر الأسود لا بد أن يبدأ بالاشتباك مع البحرية الغربية في شرق المتوسط، قبل عبورها إلى البحر الأسود، والوجود العسكري الروسي في سوريا غير كاف لتحقيق النصر في مثل هذه المواجهة، ولا بد من تأسيس وجود عسكري آخر في جنوب شرقي المتوسط كذلك (للدراسات، ماي 2020، صفحة 4).

وقد حاولت موسكو الحصول من نظام السيسي، مباشرة بعد انقلاب 2013 في مصر، على قاعدة بحرية غرب الإسكندرية، ولكن السيسي سرعان ما تراجع عن وعوده للروس بعد المعارضة الأمريكية. و الآن، يوفر الصراع والانقسام الليبيان فرصة للحصول على قاعدة عسكرية روسية قرب الساحل الليبي. ولكن الروس يدركون أن هذا الهدف ليس سهلا فلا حفر يمثل نظام الحكم الشرعي في البلاد، ولا الوضع الليبي وصل مستوى من الاستقرار لمنح الغطاء القانوني لوجود روسي عسكري ثابت ودائم. وهذا ما يجعل التحرك الروسي في ليبيا تدريجيا، واقرب منه إلى التحرك الصريح والقادر على ادعاء شرعية القانون الدولي. مرة عبر المرتزقة، ومرة عبر نشر طائرات حربية، ليس من الواضح بعد من سيقودها، يعتقد الروس أنهم يتجهون للعب دور رئيسي في أي

تسوية ليبية سياسية- تسمح لهم في المستقبل بتحقيق هدف الوجود الدائم والثابت (لدراسات، ماي 2020، صفحة 4).

3.2. المصالح الاقتصادية الروسية في ليبيا:

العامل الاقتصادي هو العامل الرئيسي للدعم الروسي لقوات حفتر حيث ترتبط روسيا بليبيا بتاريخ طويل من المصالح الاقتصادية. في عام 2008، ذهب فلاديمير بوتين إلى حد إعفاء ديون ليبيا السوفيتية التي تبلغ حوالي 4.5 مليار دولار، مقابل شراء أسلحة روسية بقيمة 3 مليار دولار. كما وقعت شركة السكك الحديدية الروسية، وحكومة القذافي عقداً بقيمة 2.6 مليار دولار لبناء خط سكة حديد بطول 550 كيلومتراً بين سرت وبنغازي. وكانت ممكن أن تستفيد موسكو أيضاً من 150 مليون دولار في مشاريع البناء، بالإضافة إلى ما يقدر بـ 3.5 مليار دولار في صفقات قطاع الطاقة. وكنتيجة مباشرة للانتفاضة الليبية في عام 2011، انسحبت روسيا من ليبيا، وخسرت عقوداً تقدر قيمتها بنحو تسعة إلى عشرة مليارات دولار. وحالياً، فإن الشركات الروسية الكبرى، ومعظمها من قطاع النفط والغاز مثل "تاتنفت"، مهتمة بالعودة إلى السوق الليبي (الأدنى، 2020).

دوافع روسيا الاقتصادية واضحة للدخول إلى أفريقيا، فهي في حاجة ماسة للمواد الأولية من المعادن، مثل المنغنيز والوكسيت والكروم (ملاعب، 2021).

وتعطي روسيا اهتماماً أكثر لليبيا كونها تمتلك 46.4 مليار برميل من احتياطي النفط المؤكد، وهو الأكبر في إفريقيا والعاشر عالمياً. وليبيا مع موانئها ومحطاتها النفطية كانت على مدى عقود المصدر الرئيسي للطاقة إلى إيطاليا وجنوب فرنسا وبلدان أخرى في جنوب أوروبا. لأن تكلفة استخراج البترول في ليبيا وتوصيله إلى الأسواق الأوروبية منخفضة مقارنة بمصادر أخرى. مما يجعل ليبيا أحد المنافسين لروسيا في السوق الأوروبية. وعلاوة على ذلك كلما توقفت ليبيا عن إنتاج النفط، ترتفع الأسعار العالمية، مما يعود بالمصلحة على الروس بشكل غير مباشر (ملاعب، 2021).

وتعمل موسكو على لعب دور متزايد في الاقتصاد الليبي ونظام الرعاية الصحية والبرامج التعليمية. ففي عهد معمر القذافي وقعت الشركات الروسية اتفاقية مع الحكومة لإنشاء نظام متكامل للخدمات الطبية والتشخيص والعلاج عن بعد باستخدام أنظمة الاتصالات الحديثة. أما بالنسبة للتعليم، فقد أعلنت الحكومة الروسية العام الماضي أنها تهدف إلى تسجيل 710 آلاف طالب أجنبي من دول مختلفة في الجامعات الروسية بحلول عام 2025، مقارنة بـ 220.000 في عام 2017، ويشمل ذلك

استيعاب طلاب الليبيين في روسيا، واعتماداً على تطورات الوضع الأمني، قد تفتح بعض الجامعات الروسية فروعاً في ليبيا. ولدى موسكو قناعة بأن التعاون في مجال الرعاية الصحية والتعليم يمكن أن يسمح لروسيا بتعزيز مصالحها طويلة المدى في شمال إفريقيا (الأدنى، 2020).

تهدف روسيا إلى الوصول إلى موانئ المياه الدافئة في شرق البحر الأبيض المتوسط ، كجزء من تعزيز حضورهم كقوة عظمى في النظام العالمي. كما أن الحضور الروسي في ليبيا سيكسبهم نفوذاً كبيراً على أوروبا على المدى الطويل، وسيتحكم الروس في ملفين استراتيجيين بالنسبة للأوروبيين أولهما ، ملف الطاقة، وثانياً ملف اللاجئين الذي لا يزال مصدر قلق شديد للكثير من الأوروبيين ، مما يعني أن أي أزمة أخرى للاجئين تنبثق من ليبيا يمكن أن تعيد التوترات وتعزز من تصاعد اليمين المتشدد ويزعزع استقرار أوروبا الهش بالفعل. كما سيكون بإمكان الروس الضغط على الدول الاتحاد الأوروبي من خلال هذين الملفين لتحقيق مكاسب فيما يخص قضايا انتشار الصواريخ في دول أوروبا الشرقية ، وملف احتلال جزيرة القرم ، والدفع من أجل إنهاء العقوبات المفروضة عليهم (الأدنى، 2020).

3.3 المكاسب السياسية الروسية من التدخل في الملف الليبي

سعت روسيا في بداية الأزمة الليبية لتحقيق توازن بعلاقاتها مع الحكومة الشرعية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، ومع العسكري خليفة حفتر. ومؤخرًا مالت إلى حفتر، وعلى الرغم من الدعم العسكري غير المنقطع له على مدار الحرب، ظل المسؤولون الروس على اتصال مستمر بتمثلي حكومة طرابلس أيضًا. وقد أعربت موسكو في عدة مناسبات عن استعدادها لدعم حكومة السراج مع الاعتراف رسميًا بكونها السلطة الشرعية لليبيا والدعوة إلى حوار ليبي. وتسعى روسيا لإثبات إحدى إستراتيجياتها المركزية التي أعلنتها للعالم ولمواطنيها في السنوات الأخيرة، إذ قالت إن ما تخربه الولايات المتحدة، يمكن لروسيا أن تصلحه (الأدنى، 2020).

ويروج المسؤولون الروس بانتظام إلى أن الفوضى التي تعيشها ليبيا هي بسبب تدخل الناتو عام 2011. والذي أدانه بوتين بشدة آنذاك باعتباره المثال الواقعي لعدم الاستقرار الذي تسببه التدخلات التي تقودها الولايات المتحدة. وبذلك تكون روسيا قد أثبتت أنها تستطيع تشكيل نتائج سياسية إيجابية في الخارج دون عمليات عسكرية مكلفة أو حملات جوية. و من جانب آخر فقد انخرطت روسيا بشكل منتظم مع القادة الأوروبيين في عملية السلام الليبية، في سعيها لتوسيع قيادتها في مبادرات حل

النزاعات في منطقة الشرق الأوسط. وتأمل روسيا أيضاً بأن ترضي مساهماتها في عملية السلام مسؤولي حكومة الوفاق الوطني، الذي وصفها بأنها تقوم بإثارة عدم الاستقرار في ليبيا. في تاريخ 13.01.2020، استقبلت الحكومة الروسية السراج في موسكو (الأدنى، 2020).

وقد ساعد الضغط الروسي في عقد اجتماع بين حفر ورئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني فايز السراج، حيث كانت أول زيارة للسراج لروسيا. وزار نائب السراج أحمد معيتيق روسيا، حيث التقى بالقائد أليشيشاني رمضان قديروف وميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي. وزار خالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة الليبي، موسكو بدعوة من المجلس الاتحادي الروسي، لمناقشة العلاقات الثنائية وسبل معالجة الأزمة السياسية الجارية في ليبيا. وزيارة مشري، بصفته رئيس الهيئة التي تتخذ من طرابلس مقراً لها والمكلفة بتقديم المشورة لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، ينبغي اعتبارها دليلاً على أن روسيا تريد الحفاظ على سياسة متوازنة بشأن ليبيا تحقق لها مكسب سياسي. وفي النهاية استطاعت روسيا الحصول على مقعد على طاولة المفاوضات في برلين (الأدنى، 2020).

4. أثر التدخل الروسي على الوضع الأمني في ليبيا

مما لا يختلف فيه اثنان أن الوضع الأمني في ليبيا عرف عدة تحديات خطيرة نتيجة التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية_ التي هي في الأصل مشكل داخلي تطور إلى أزمة إقليمية ودولية_ حيث أن ليبيا وبعد سقوط نظام القذافي سنة 2011 شهدت تدهوراً أمنياً خطيراً وبسبب ذلك انتشرت الفوضى في مختلف أرجاء ليبيا.

4.1 من الجانب الأمني:

كما أصبح تأمين الحدود الليبية من أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا وحتى دول الجوار، وهذا ما جعل من ليبيا مركزاً مهماً لبيع الأسلحة وتهريبها عبر الحدود إلى جانب عمليات المتاجرة غير الشرعية بالوقود والبضائع، كما أصبحت ليبيا منطقة لتسليح ومرور الشبكات الإرهابية التي باتت تشكل خطراً على المناطق المجاورة وعلى العالم بأسره (كشان، 2020، صفحة 19).

يروج المسؤولون الروس بانتظام إلى أن الفوضى التي تعيشها ليبيا هي بسبب تدخل الناتو عام 2011. والذي أدانه بوتين بشدة آنذاك باعتباره المثال الواقعي لعدم

الاستقرار الذي تسببه التدخلات التي تقودها الولايات المتحدة. وبذلك تكون روسيا قد أثبتت أنها تستطيع تشكيل نتائج سياسية إيجابية في الخارج من دون عمليات عسكرية مكلفة أو حملات جوية. وبذلك، تسعى روسيا لإثبات إحدى استراتيجياتها المركزية التي أعلنتها للعالم ولمواطنيها في السنوات الأخيرة، إذ قالت إن ما تخربه الولايات المتحدة، يمكن لروسيا أن تصلحه. ومن جانب آخر، فقد انخرطت روسيا بشكل منتظم مع القادة الأوروبيين في عملية السلام الليبية، في سعيها لتوسيع قيادتها في مبادرات حل النزاعات في منطقة الشرق الأوسط. وتأمل روسيا أيضاً بأن ترضي مساهماتها في عملية السلام مسؤولي حكومة الوفاق الوطني، الذي وصفها بأنها تقوم بإثارة عدم الاستقرار في ليبيا (ملاعب، 2021).

ووفقاً لبيانات القيادة العسكرية الأمريكية الإفريقية (أفريكوم) انه توجد طائرات عسكرية روسية قادمة من سوريا، أعيد طلائها بهدف التمويه، لدعم المرتزقة الروس الذين يقاتلون إلى جانب قوات المشير خليفة حفتر. ون تلك الطائرات تعمل على تقديم الدعم الجوي، وهناك أيضاً قاعدتان عسكريتان روسيتان تعملان بالفعل في طبرق وبنغازي (ملاعب، 2021).

تؤكد تقارير أممية عن ضلوع مجموعة "فاغنر " الروسية في ليبيا بتعداد يقدر بحوالي من 800 إلى 1000 عنصر، الذين يعملون في ليبيا منذ أكتوبر 2018. والذين يقومون بتقديم مساعدات فنية لإصلاح المركبات العسكرية ويشاركون في العمليات العسكرية. كما عمل عناصر المجموعة في وحدات المدفعية والرصد والقنص ، كما ساهموا في تقديم مساعدات فنية في العمليات الالكترونية .

4.2. من الجانب الاقتصادي:

يركز التدخل الاقتصادي الروسي في ليبيا على تأمين فرص الاستثمار طويلة الأجل في ليبيا بقدر ما يركز على تطوير حفتر إلى عميل مخلص. بينما من المتوقع أن يستفيد حفتر من تحركات موسكو المالية على الفور ، تركز جهود روسيا طويلة الأجل على السيطرة على موارد ليبيا وإعادة إرساء الصفقات التجارية في عهد القذافي. كما نوقش سابقاً ، تتراوح الأنشطة الاقتصادية الروسية في ليبيا من مجرد مشكوك فيه إلى غير مشروعة تماماً. على الجانب المشكوك فيه ، وقعت عدة شركات روسية صفقات طاقة مع ليبيا بدرجات متفاوتة من النجاح مع خروج شركة واحدة على الأقل من السوق بالكامل. يشمل الدعم الروسي غير المشروع لحفتر دفعات نقدية مزيفة وربما مصادر تمويل أخرى. أخيراً ، في ملاحظة ذات صلة ، سيطرت مجموعة فاغنر على حقل السدر النفطي الليبي في أغسطس 2020. من خلال قوة السلاح ، استولت روسيا فعلياً على المركز المهيمن في قطاع الطاقة الليبي. هذا التطور الأخير لا علاقة له

بالاستثمار المالي بقدر ما يتعلق بمنع الشركات المنافسة وتشكيل تسويات ما بعد الحرب لصالح روسيا (schwartz, 2020).

4.3. من الجانب الإعلامي والسياسي

أما على المستوى الإعلامي فقد أثبتت العمليات الإعلامية الروسية في ليبيا أنها منظمة بشكل جيد ومتقدمة للغاية. تتميز بمزيج من منصات الوسائط التقليدية والاجتماعية مع بعض التنسيق فيما بينها. على الجبهة التقليدية، تدعم روسيا ما لا يقل عن شبكتي بث تلفزيوني محلي وصحيفة مطبوعة واحدة. مثل جهود الدعاية السوفيتية، لا يزال التدخل الروسي في هذه المنافذ غير قابل للكشف تقريبًا للجمهور المستهدف. بالإضافة إلى عملياتها في ليبيا، تقوم سبوتنيك وروسيا اليوم (RT) أيضًا بدفع المحتوى باللغة العربية، مما يوسع نطاق وصول روسيا، وإن كان بصوت أقل أصالة من المحتوى الذي تم إنشاؤه في ليبيا. يكشف الانتقال إلى وسائل التواصل الاجتماعي عن آلة محتوى مثيرة للإعجاب بنفس القدر. اعتمدت حملات وسائل التواصل الاجتماعي المدعومة من روسيا في ليبيا حتى الآن على Facebook و Instagram و Twitter و YouTube. كانت المشاركات متكررة وديناميكية، وتتحول لتتبع الاتجاهات الحالية. كما هو الحال مع الجهود الدبلوماسية الروسية في ليبيا، ويبدو أن روسيا تستخدم عمليات المعلومات لدعم كل من حفر وتعزيز أوراق اعتماد سيف الإسلام القذافي كمنافس محتمل. على الرغم من اللعب على الجانبين، فإن العمليات الإعلامية الروسية في ليبيا تصرف الانتباه عن مصالح الكرملين أو تحشد الدعم لها بدلاً من زرع الانقسام والخلاف على نطاق واسع مثل حملات التضليل في الغرب. أخيرًا، يتم مساعدة العمليات الإعلامية الروسية في ليبيا من قبل "تقنيين سياسيين" داخل البلاد، مما يعزز فعاليتها بشكل عام (schwartz, 2020).

خاتمة

أخيرا يمكن القول إن التدخل الروسي في ليبيا مبني على أساس استراتيجي اقتصادي وسياسي بعيد الأمد، بغية توطيد مكانة موسكو الصاعدة كقوة عظمى في الشرق الأوسط وإفريقيا.

- السلوك الدبلوماسي الأخير لروسيا ومصالحها الإستراتيجية في ليبيا هما في أساس دعمها للهجوم الذي يشنه حفر. فهي ترى في هيمنته المتزايدة على الاحتياطات النفطية الليبية ورقة إستراتيجية قيمة، فيما تسعى الشركات الروسية إلى الاستفادة من الإنتاج النفطي الليبي المتنامي. وكذلك تعتبر موسكو أن ما يسمى الجيش الوطني الليبي بقيادة حفر يشكل حصنا منيعا ضد التطرف الإسلامي في ليبيا.

- إن التدخل الروسي في ليبيا له تأثير مزدوج على الوضع الأمني والسياسي في ليبيا، فمن الناحية السياسية تعمل روسيا على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة على السلطة والمتمثلة أساسا بين قوات الوفاق والمشير خليفة حفتر. ومن جهة ثانية فإن إمداد المشير خليفة حفتر بمختلف أنواع السلاح ومساعدته من خلال نشر قوات فاغنر ساهم في تأزم الوضع الأمني وتدهوره .
- إن أي تحرك روسي خارج الحدود، منذ الحرب الجورجية في 2008، يشتمل على أهداف إستراتيجية وأخرى تكتيكية ، و هدف روسيا الاستراتيجي أكثر وضوحا في الشأن الليبي، بينما لم يزل التكتيكي محل جدل.
- من نتائج التدخل الروسي في ليبيا انتشار السلاح والمليشيات المسلحة وما ترتب عليه من زيادة كبيرة في انتشار الجريمة المنظمة وانعدام الأمن ، وزيادة حدة الصراعات القبلية والجهوية.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، مطبعة جامعة الكويت، (الكويت: مطبعة جامعة الكويت، 1971).
- جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997).

ثانياً: الأطروحات

- علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
- فلوس ياسين، التدخل في ليبيا بين المشروعية والعدوان، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017/2016.

ثالثاً: المجلات

- رياض حمدوش، تطور مفهوم التدخل الدولي في ظل العولمة وحقوق الإنسان: دراسة في تحول المفاهيم، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 41، جوان 2014.
- عفيف حيدر عصام إسماعيل وفريد ميليش، ظاهرة التدخل الخارجي بين الشرعية والنزاعات الدولية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 39، عدد 5، 2017.
- رضا كشان، التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الامن القومي العربي: دراسة حالة ليبيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 7، العدد 2، 2020.
- سليمان محمد داود، التدخل الدولي الإنساني: دراسة في المفاهيم والتطور/كوسوفو دراسة حالة، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 21، 2021.

رابعاً: التقارير

- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، تطور مفهوم التدخل العسكري اللإنساني إلى مسؤولية الحماية، مسارات، ماي، 2013 .
- مركز الجزيرة للدراسات، خط دفاع متقدم : أهداف تدخل موسكو في ليبيا، ماي 2020.

خامسا: مواقع الأترنت:

- ناجي ملاعب، (2021)، التدخل الروسي في ليبيا: مكاسب الشرق الأوسط وإفريقيا، تم التصفح بتاريخ 27 جويلية

<https://www.iktissadonline.com/news2022>

- مركز الأناضول لدراسات الشرق الأدنى، (2020)، مقارنة التدخل الروسي في ليبيا، تم التصفح بتاريخ 11 جويلية 2022 sur: <https://ayam.com.tr/ar/2022>

- schwartz A, (2020) « *Exploiting Chaos: Russia in Libya* ». Consulté le July 29, 2022, sur csis: <https://www.csis.org/>